

عمان - ٢٠٠٧/٩/١٣

عطوفة أمين عمان الكبرى المحترم
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تحية واحتراما،،

إلحاقا لكتابنا بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٠ ردا على ما ورد في إنداركم بذات التاريخ، نود أن نلفت عنايتكم بكل وضوح ودون أي لبس إلى الأمور التالية:

١. بعد تبليغكم إيانا الإندار المذكور أقمنا بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٣ دعوى طعن لدى محكمة العدل العليا ضد مجلس الوزراء والأمانة لإلغاء قرار الاستملاك وسجلت تحت الرقم ٢٠٠٧/٣٦٣.

٢. حيث أن ما أوردهنا في لائحة الدعوى من أدلة وقرائن لا تحتمل اللبس أو التأويل تبين ان قرار الاستملاك قد صدر بشكل مخالف للدستور والقانون ويفتقد للمشروعية ومشوب بعيب اساءة استعمال السلطة بالإضافة إلى العيوب الشكلية العديدة، مما يؤكد قناعتنا بأن القضاء الاردني العادل سيقضى بإلغاء القرار وشل آثاره.

٣. إن مكاتبنا الإقليمية في منطقة العبدلي تدير بأحدث التقنيات الالكترونية والاتصالية ستون مكتبا على اتساع العالم وأي شلل في هذه الشبكة الاتصالية سيشل كافة نشاطات المجموعة في أنحاء العالم.

٤. ان ما يزيد عن ٦٠٠ موظف في مكاتبنا في عمان لا يمكن ولن نسمح بأن يتهدد مستقبلهم بسبب إجراءات تصفية لا مبرر لها وبالتالي فان أي محاولات لتعطيل عملنا في مقرنا الإقليمي سيكون له عواقب وخيمة. كما ان هؤلاء ال ٦٠٠ أردني متمسكون بالبقاء في موقعهم ويهمنا ان تعلموا أنهم سيقاومون إخراجهم من الموقع بكل الوسائل القانونية المشروعة.

٥. إن الأضرار التي ستجتم عن أي احتمال للتعرض لمكاتبنا وأعمالنا هي بعشرات الملايين من الدنانير من الناحية المادية وأكثر من ذلك من الناحية المعنوية وستحملونها حتما.

٦. ان محاولات تعطيل اعمالنا بأي شكل وبأي وسيلة استمرارا للأساليب السابقة والممارسات للضغط علينا لبيع عقاراتنا لن نجدي لأننا لن نقبل كما لم نقبل تلك الضغوطات.

٧. لقد أصبح واضحا ومفهوما لكم وللمسنولين وللرأي العام أنكم وافقتم على بيع عقارات مستملكة في منطقة العبدلي وبعد قرار استملاكها إلى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير، وبالتالي فإننا نعتبر أن محاولة الاستيلاء على عقاراتنا ما هي إلا مقدمة لبيعها أيضا إلى شركة العبدلي وهو ما لن نسلم به إطلاقا.

٨. إننا و بعد حكم محكمة العدل العليا التي نقبل حكمها مهما كان، سنقاضكم أمام المحكمة المدنية المختصة للحصول على التعويض عن الأضرار التي لحقت بنا وسنبرز للمحكمة كل ما لدينا من مستندات وشهود تدين تلك الممارسات ولن نخلي مياثينا حتى بعد قرار المحكمة بالتعويض لنا عن تلك الأضرار.

٩. إننا وبعد صدور الحكم بالتعويض عن الأضرار من المحاكم المختصة لن نقبض التعويض ليظل معلقا حتى إعادة المحاكمة بعد ثبات عدم صدقيه أغراض الاستملاك والتي أصبحت واضحة للكافة.

لكل ذلك أتصحمم في ظل دولة القانون عدم التماذي في القرارات والإجراءات التي يشوبها عيوب إساءة استخدام السلطة بمحاولة تعطيل أعمال هذه المؤسسة الأردنية الدولية الكبرى بما لها من وجود ومصالح وسعة ومكانة على مستوى العالم من خلال محاولات الضغط على مرافقها أو موظفيها أو موجوداتها.

مؤكدين أننا سنتصدى لتلك المحاولات بكل الوسائل المتاحة قانونا كأصحاب عقار يحمي القانون حقوقنا في ملكيتنا وشركة لها مصالح تجارية دولية وكموظفين لهم حقوق ومستقبل وعائلات يحمونها.



مجموعة طلال أبوغزاله الدولية

نسخة: دولة رئيس مجلس الوزراء الأقمم
معالي مدير مكتب جلالة الملك المعظم

